الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EDID/2017/IG.1/7
E/ESCWA/EDID/2017/IG.3/5
11 August 2017
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة النقل واللوجستيات
الدورة الثامنة عشرة
بيروت، 20-21 كانون الأول/ديسمبر 2017

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ تدابير تسهيل التجارة في المنطقة العربية

موجز

تستعرض هذه الوثيقة حالة تنفيذ التدابير المتعلقة بتيسير التجارة في المنطقة العربية، تمهيداً لقياس التقدم الذي سيحرز خلال السنوات المقبلة في تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة. وتعرّف الوثيقة تيسير التجارة، وتقدم موجزاً عما ينطوي عليه من فوائد وتكاليف. ثم تقدّم لمحة عن اتفاق تيسير التجارة، وبيانات عن مدى تنفيذ تدابيره في الدول العربية، استناداً إلى الإشعارات التي قدمتها هذه الدول إلى منظمة التجارة العالمية في هذا الصدد.

وممثلو/ممثلات الدول الأعضاء مدعوون إلى أخذ العلم بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة وتقديم المشورة بشأن سُبل المضي قدماً في العمل الذي تقوم به الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لدعم الدول الأعضاء في مجال تيسير التجارة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	4-1	3
الفصل		
أولاً- تيسير التجارة: التعريف والمنافع والتكاليف	11-5	3
ثانياً- الدول العربية وتيسير التجارة	21-12	5
ثالثاً- الخلاصة	24-22	8
المرفق- تنفيذ الدول العربية لاتفاق تيسير التجارة		9

مقدمـة

1- التجارة محرّكٌ للنمو والتنمية. من هذا المنطلق، اتخذ العديد من الدول على مدى السنوات الخمسين الماضية تدابير لتطوير قدراتها وتحسين مساهمتها في التجارة العالمية. ومن هذه التدابير زيادة فرص وصولها إلى الأسواق من خلال استهداف قواعدها وقوانينها التنظيمية بإصلاحات محلية تهدف إلى تسهيل المشاركة في الترتيبات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف؛ وتبسيط الإجراءات التجارية؛ وتوحيد المعاملات لضمان الإنصاف والشفافية. ونتيجة لذلك، انخفضت التعريفات العالمية إلى مستويات تاريخية، ورُفعت العديد من الحواجز التجارية، ما أدى إلى زيادة ملحوظة في الاستثمارات بين الدول، بما في ذلك من خلال الشركات عبر الوطنية وتجزئة الإنتاج.

2- وبالرغم من النجاح في إلغاء عدد كبير من التدابير التي كانت تقيّد التجارة، من قبيل التعريفات المرتفعة، والحصص، وتراخيص الاستيراد المقيّد، ظلت بعض الحواجز غير الجمركية قائمة، وفي بعض الحالات، ازداد عددها. وما زالت الإجراءات والشروط تقلّل من الفوائد التي يمكن تحقيقها من تحرير التجارة وتخفيض التعريفات الجمركية. وبدأت الجهود الرامية إلى التصدي لهذه القيود تلتقي في مجموعة من التدابير المعروفة باسم تدابير تيسير التجارة. ومن المعروف اليوم أن تيسير التجارة هو من أهم الإصلاحات المطلوبة للحد من التكاليف التجارية وتحسين القدرة التنافسية والنمو الاقتصادي. وعليه يركز صانعو السياسات التجارية والمفاوضون بشأن القواعد التجارية الدولية، ولا سيما تحت مظلة منظمة التجارة العالمية. وكانت قواعد تيسير التجارة قد وُضعت واتُفق عليها عالمياً في اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة الذي شكل موضوع مفاوضات لمدة تسع سنوات تقريباً اختُتمت في كانون الأول/ديسمبر 2013. ودخل الاتفاق حيّز التنفيذ في 22 شباط/فبراير 2017.

3- وتنخفض حصة المنطقة العربية من التجارة العالمية إلى ما دون 5 في المائة، بالرغم من غناها بالموارد الطبيعية ورأس المال البشري، ومن موقعها الاستراتيجي. وتعاني المنطقة من ارتفاع التكاليف التجارية الناجمة عن عدم كفاءة اللوجستيات التجارية والإجراءات التجارية المرهقة، وخاصةً على الحدود المشتركة بين الدول. ومع ذلك، تواصل معظم الدول العربية جهودها لتبسيط الإجراءات التجارية بوسائل مختلفة، منها تنفيذ تدابير تيسير التجارة المنصوص عليها في اتفاق تيسير التجارة.

4- وتستعرض هذه الوثيقة حالة تنفيذ التدابير المتعلقة بتيسير التجارة في الدول العربية، تمهيداً لقياس التقدم الذي سيُحرز خلال السنوات المقبلة في تنفيذ اتفاق تيسير التجارة.

أولاً- تيسير التجارة: التعريف والمنافع والتكاليف

5- تختلف تعاريف تيسير التجارة باختلاف النطاق: فالتعريف الواسع يشمل جميع التدابير التي يمكن اتخاذها لتحسين تدفق التجارة بين المنتجين والمستهلكين، من اللوجستيات والنقل إلى التخليص الجمركي، والتمويل، والتأمين، وتكنولوجيا المعلومات. ويغطي هذا التعريف جميع التدابير المتخذة، عند حدود الدول وخارجها. أما التعريف الضيق لتيسير التجارة فيقتصر على التدابير المتخذة على الحدود لتخليص البضائع وإدخالها إلى أراضي بلد معين. وهذا التعريف الضيق هو المُستَخدم في اتفاق تيسير التجارة الذي يركز فقط على المسائل المتعلقة بالجمارك.

6- ويقيّد التجارة الدولية عدد كبير من الشروط على الحدود بين الدول. وبعض هذه الشروط مشروعة، تهدف إلى تحقيق السلامة والأمن، وضمان الجودة. وبعضها الآخر يمكن تصنيفه كعوائق لا داعي لها، لا تخدم أي غرض. وحتى في الحالات التي لا تخدم فيها الشروط أي هدف قانوني، يمكن أن تكون الإجراءات أطول مما ينبغي، أو مكرّرة، أو غير صالحة للغرض. ويساهم تيسير التجارة في تقليل الوقت والجهود اللازمة لتحقيق الأهداف القانونية، والقضاء على الإجراءات والعمليات غير الضرورية. ويمكن أن يقتصر على إعادة تصميم الإجراءات والعمليات ودورات الوثائق؛ وتنظيم تسلسل المراحل؛ والتحول من العمل اليدوي إلى العمل الإلكتروني وعن بعد. وتشمل الأنشطة الإضافية نشر اللوائح التنظيمية؛ وتوفير المعلومات على شبكة الإنترنت؛ وإنشاء نقاط استعلام، ونُظم لإدارة المخاطر، وأنظمة النافذة الواحدة؛ والتشاور مع أصحاب المصلحة.

7- ويمكن أن يكون أثر تيسير التجارة مهماً جداً على مستوى الشركات والصناعات وعلى المستوى الوطني. فانخفاض تكاليف التجارة يؤدي إلى المزيد من المنافسة في الأسواق الدولية، وإلى زيادة حصص الشركات في السوق وربحيتها، بالإضافة إلى زيادة جاذبية البلد للاستثمارات الأجنبية المباشرة وسلاسل القيمة العالمية. وقد أظهرت الدراسات روابط قوية بين تيسير التجارة من جهة، والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتكامل الإقليمي، والنمو الاقتصادي من جهة أخرى[1].

8- ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ اتفاق تيسير التجارة إلى نمو عالمي بنسبة 2 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي، وأن تستفيد البلدان النامية من ثلثي الرفاه العالمي الذي سينتج عن ذلك[2]. ومن المتوقع أيضاً أن يؤدي إلى تخفيض التكاليف التجارية الإجمالية بأكثر من 14 في المائة للبلدان المنخفضة الدخل، وأكثر من 13 في المائة للشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، من خلال ترشيد التدفقات التجارية عبر الحدود[3].

9- ويمكن تصنيف تكاليف تنفيذ اتفاق تيسير التجارة في ثلاث فئات:

(أ) بناء القدرات والتدريب؛
(ب) أتمتة المعدات وتحديثها؛
(ج) القواعد التنظيمية وتصميم الشكليات.

10- والفوائد التي تعود على القطاعين العام والخاص من حيث الادخار في الوقت والموارد هائلة. وفي حالة جمهورية كوريا مثال واضح على هذا الادخار (الشكل 1).

(1) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013، سلاسل القيمة العالمية: الاستثمار والتجارة من أجل التنمية (نيويورك وجنيف، 2013).

(2) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), “The costs and benefits of trade facilitation”, Policy Brief (Paris, 2005). http://www.oecd.org/trade/facilitation/35459690.pdf.

(3) World Trade Organization (WTO), “Trade Facilitation Agreement: easing the flow of goods across borders” (n.d.). https://www.wto.org/english/thewto_e/20y_e/wto_tradefacilitation_e.pdf.

الشكل 1- الادخار الناتج من الإصلاحات في مجال تيسير التجارة في جمهورية كوريا في عام 2010

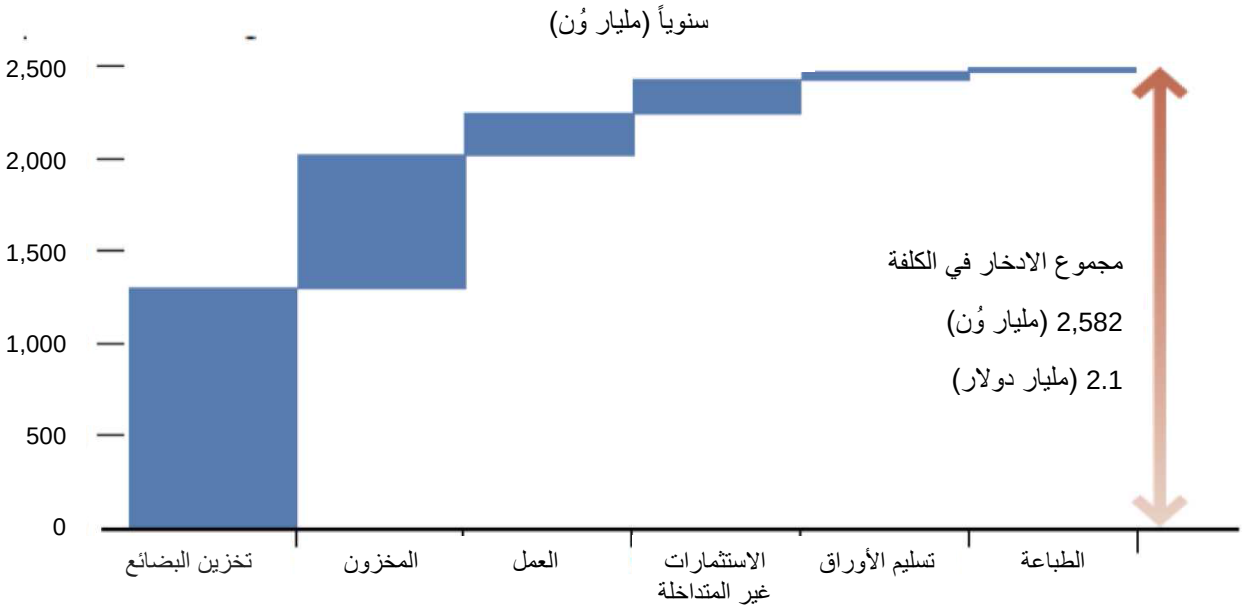

المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي، 2010.

11- ولا تقتصر المكاسب الناتجة من الإصلاحات في مجال تيسير التجارة على ادخار الموارد نتيجة للكفاءة والإجراءات المبسطة. فالمزيد من المكاسب ينجم عن زيادة حجم التجارة، وانخفاض التكاليف التجارية، وانخفاض أسعار السلع، والتكامل مع الأسواق العالمية، وغير ذلك. ويعود تيسير التجارة بالنفع على كل من المستوردين والمصدرين؛ ولا سيما صغارهم وأضعفهم، على غرار أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والنساء. ولا بد لجني هذه الفوائد من اتباع نَهج متكامل في تيسير التجارة، يشمل تبسيط العمليات والإجراءات واتساقها، وتطوير البُنى الأساسية، وزيادة كفاءة اللوجستيات، وإزالة الحواجز غير الجمركية التي تعوق تدفقات التجارة.

ثانياً- الدول العربية وتيسير التجارة

12- يؤدي تيسير التجارة إلى زيادة حركة التبادل التجاري بين الدول العربية، وزيادة مشاركة المنطقة في التجارة العالمية وسلاسل القيمة العالمية. ويمكن أيضاً أن يؤدي إلى إنشاء سلاسل قيمة إقليمية، تزيد من الاستثمار في المنطقة. وبيّن مسح أجرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2014 وشمل 107 بلدان في مراحل مختلفة من التنمية، أن أداء المنطقة كان أفضل بكثير من المتوسط في مجالات تبسيط الوثائق واتساقها، والتعاون بين الأجهزة المعنية بالحدود الخارجية[4]. وكان أداؤها يعادل المتوسط في مجالات إتاحة المعلومات، والأتمتة، وتبسيط الإجراءات، والحوكمة والنزاهة، ودون المتوسط في مجال الأحكام المسبقة والرسوم والأعباء. وتَبيّن أن المجالات ذات الأثر الأكبر على التدفقات التجارية إلى المنطقة وخارجها هي الأتمتة، وتبسيط الإجراءات

(4) Raed Safadi, “Arab countries & trade facilitation reform priorities”, PowerPoint presentation, 2014. http://css.escwa.org.lb/EDGD/3411/2.ppt.

والعمليات المتصلة بالوثائق. وقد لوحظ هذا الأثر في التجارة ككل وفي تجارة المنتجات المصنعة، وفي التدفقات خارج المنطقة وداخلها.

13- وبيّن المسح أن التدابير التالية تساهم في تخفيض تكاليف التجارة في المنطقة: الأتمتة، وتقدر مساهمتها في خفض تكاليف التجارة بنسبة 2 في المائة؛ إشراك الأوساط التجارية، وتقدر مساهمته المحتملة بـنسبة 1.8 في المائة؛ وتبسيط الإجراءات، وتقدر مساهمته بـنسبة 1.3 في المائة. وأشارت التقديرات إلى أن الإصلاح الشامل في مجال تيسير التجارة يمكن أن يساهم في خفض التكاليف بـنسبة 10.2 في المائة في المنطقة، وتبيّن أن الإصلاح الشامل أكثر فعالية من التدابير المعزولة أو المجزّأة[5].

التقدّم في تنفيذ اتفاق تيسير التجارة في المنطقة العربية

14- يهدف اتفاق تيسير التجارة إلى تحسين المواد الخامسة والثامنة والعاشرة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، لتسريع حركة البضائع والإفراج عنها وتخليصها، بما في ذلك السلع العابرة. وهو يتألّف من قسمين. يتضمن القسم الأول 13 مادة تحدّد التزامات الأعضاء، ويخصّص القسم الثاني للمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية وشروط الإبلاغ. ومن أبرز سمات الاتفاق المرونة في التعامل مع البلدان النامية، التي يمكن أن تختار وقت تنفيذ الالتزامات. ويمكن تصنيف أحكام الاتفاق في ثلاث فئات:

(أ) الفئة ألف: الأحكام التي ستنفذها/بدأت بتنفيذها الدول الأعضاء عند دخول الاتفاق حيّز التنفيذ (أو في غضون سنة واحدة بعد دخولها حيّز النفاذ، في حالة الدول الأعضاء الأقل نمواً)؛

(ب) الفئة باء: الأحكام التي ستنفذها الدول الأعضاء بعد انقضاء فترة انتقالية على دخول الاتفاق حيّز التنفيذ؛

(ج) الفئة جيم: الأحكام التي ستنفذها الدول الأعضاء بعد انقضاء فترة انتقالية على دخول الاتفاق حيّز التنفيذ والتي تتطلب دعماً في مجال بناء القدرات.

15- ووفقاً للقسم الثاني من الاتفاق، على الدول الأعضاء تصنيف كل حكم من أحكام الاتفاق، وإعلام الأعضاء الآخرين بهذا التصنيف، وفقاً للجداول الزمنية المحددة في الاتفاق. وحتى الآن، أبلغت 96 دولة الدول الأخرى بالتزاماتها ضمن الفئة ألف من الاتفاق، كما أبلغت 14 دولة بالتزاماتها ضمن الفئة باء، و10 دول ضمن الفئة جيم.

16- وقد انضمت ثلاث عشرة دولة عربية إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، وهذه الدول ملزمة باتفاق تيسير التجارة، وبلغت مراحل مختلفة من التنفيذ، كما سيتضح أدناه. ويستند التقييم إلى مرجع وحيد هو الإشعارات المقدمة من الدول إلى منظمة التجارة العالمية.

---

(5) المرجع نفسه.

17- وأبلغت 10 بلدان عربية بالتزاماتها ضمن الفئة ألف تجاه منظمة التجارة العالمية. وتبيّن من الإخطارات الأولية أن معظم الدول الأعضاء أحرزت تقدماً ملموساً نحو التنفيذ الكامل للاتفاق. ويقترب متوسط معدل التنفيذ في المنطقة العربية من 70 في المائة، وقد جاءت قطر والمملكة العربية السعودية في طليعة الدول العربية بمعدل 97 في المائة، في حين سجلت مصر 20 في المائة.

الشكل 2- تنفيذ الدول العربية لاتفاق تيسير التجارة

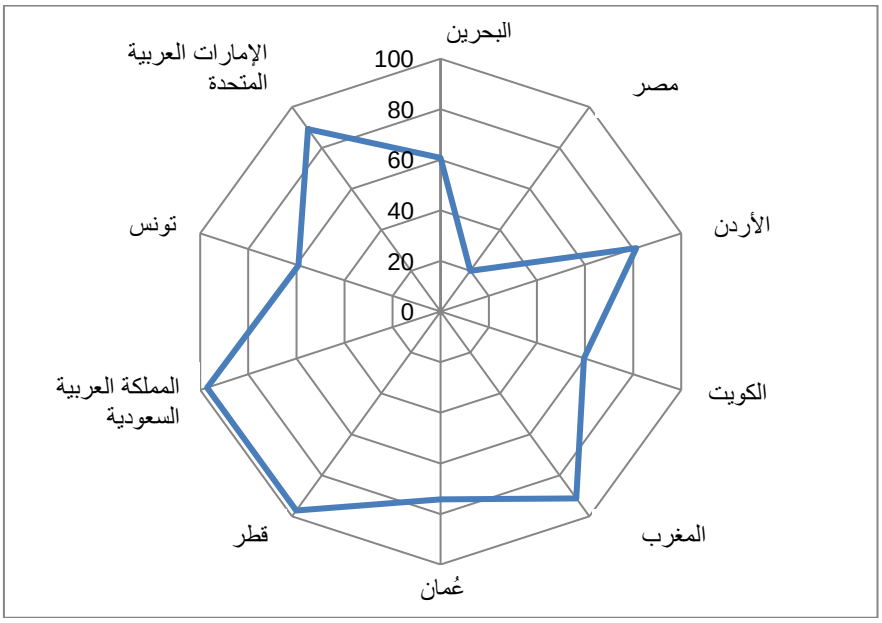

المصدر: منظمة التجارة العالمية، قاعدة بيانات اتفاق تيسير التجارة. https://www.tfadatabase.org.

18- وقدمت الدول العربية إخطاراتها الأولية في الفترة 2014-2015، وقد حدثت تطورات كثيرة منذ ذلك الحين. وتجدر الإشارة إلى أن الإشعارات بالالتزامات من الفئة ألف لا تدل بالضرورة على التنفيذ الفعلي، لأن الدول تتمتع بالمرونة في توقيت التنفيذ. ويمكن أن تختار الدول عدم الإشعار بتدبير معيّن حتى وإن كانت تنفّذه. لذلك، ينبغي تحديث الإخطارات لإعطاء صورة أوضح عن الوضع الفعلي، حتى وإن كانت هذه التحديثات لا تعطي فكرة كاملة عن التنفيذ.

19- والتدبير الأكثر تنفيذاً في الدول العربية هو المتعلّق بإتاحة المعلومات على شبكة الإنترنت، حيث بلغ معدل تنفيذه 88 في المائة، يليه التدبير المتعلّق بالنشر والذي بلغ معدل تنفيذه 87 في المائة. أما التدابير الأقل تنفيذاً فهي تدابير تيسير التجارة للجهات المخولة تنفيذها، حيث لم يتجاوز معدل تنفيذها 20 في المائة، يليها التدبير المتعلق بإنشاء النافذة الواحدة بمعدل 30 في المائة. ولم يبلّغ باعتماد نظام النافذة الواحدة سوى الأردن والكويت وقطر، بالرغم من تنفيذ هذا التدبير في العديد من الدول العربية.

20- وعلى الدول العربية إيلاء قضية النافذة الواحدة مزيداً من الاهتمام، نظراً لدورها البالغ الأهمية في تيسير التجارة. فهي تتيح تقديم الوثائق ومعالجتها بشكل موحّد، كما أنها تيسّر تنفيذ تدابير أخرى لتيسير التجارة، ولا سيما عند الانتقال من التنفيذ اليدوي إلى التنفيذ الإلكتروني للمعاملات. وتيسّر النافذة الواحدة تنفيذ التدابير

المتعلقة بنشر المعلومات وإتاحتها على الإنترنت، وتتيح الفرص للتعليق والتشاور بشأن التشريعات، والتجهيز السابق للوصول، والدفع بالوسائل الإلكترونية، والأحكام المسبقة، وما إلى ذلك. وهي وسيلة لمكافحة التأخير والفساد في الإجراءات الجمركية.

الشكل 3- الإبلاغ بالالتزامات حسب الفئات والمناطق

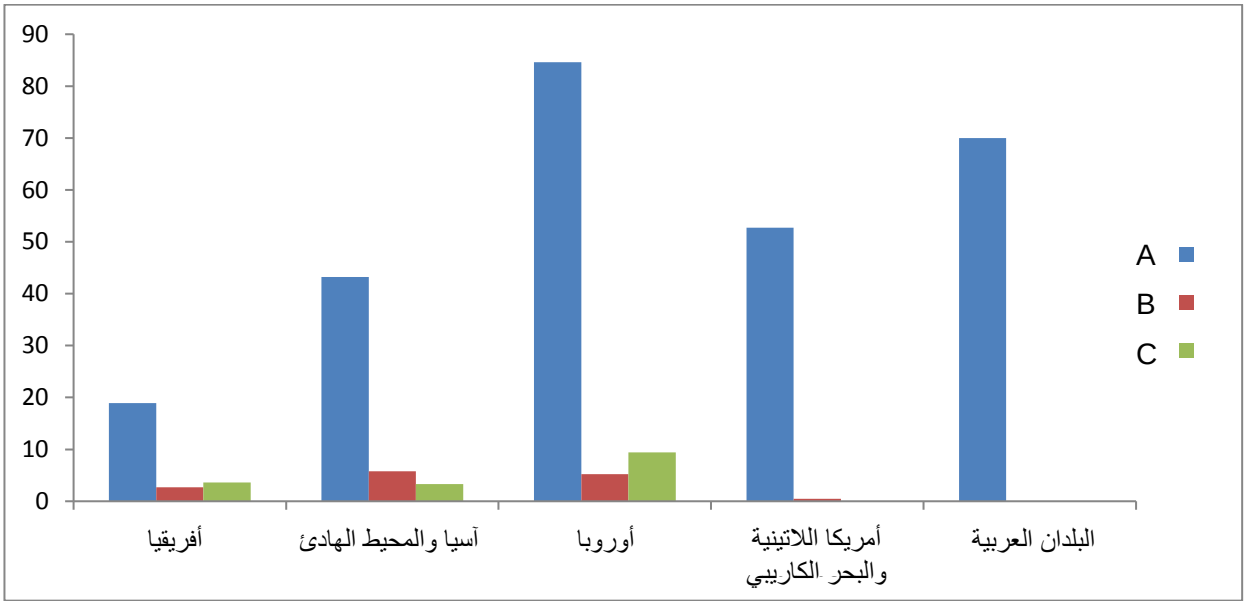

المصدر: منظمة التجارة العالمية، قاعدة بيانات اتفاق تيسير التجارة. https://www.tfadatabase.org.

21- وعلى معظم الدول إيلاء الأولوية أيضاً لتدبير تيسير التجارة للجهات المخولة تنفيذها. وهذا التدبير هو الأقل تنفيذاً في الدول العربية، ولم يبلّغ بتنفيذه سوى المغرب والمملكة العربية السعودية.

ثالثاً- الخلاصة

22- أحرز معظم الدول العربية تقدماً ملموساً في تنفيذ اتفاق تيسير التجارة بالرغم من الاختلافات الكبيرة في ما بينها. وتقتصر البيانات المستخدمة في هذا التقييم على إخطارات الدول الأعضاء، وهي لا تعطي فكرة دقيقة عن حالة التنفيذ الفعلية. والمرونة التي يتيحها الاتفاق في اختيار توقيت التنفيذ تصعّب معرفة الوضع الفعلي بالاستناد إلى هذه الإخطارات فقط.

23- وتبيّن إخطارات الدول العربية تغطية شاملة للالتزامات قابلة للمقارنة مع بلدان نامية أخرى، ما عدا في ما يتعلّق بتدبير النافذة الواحدة، الذي يغيب عن معظم إخطارات الدول العربية بالرغم من أنها تقوم بتنفيذه. ويمكن أن يعزى هذا التفاوت في الإشعار إلى عدم رغبة الدول بالالتزام بالتدبير قبل اختبار النافذة الواحدة وتنفيذها بالكامل.

24- والدول الأعضاء مدعوة إلى تحديث هذا التقييم كل سنتين، للسماح بمواصلة رصد التقدم في تنفيذ اتفاق تيسير التجارة، وطلب المساعدة عند الحاجة.

المرفق

تنفيذ الدول العربية لاتفاق تيسير التجارة

	البحرين	مصر	الأردن	الكويت	المغرب	عُمان	قطر	المملكة العربية السعودية	تونس	الإمارات العربية المتحدة
المادة 1: النشر وإتاحة المعلومات										
1-1 النشر	x		x		x		x	x	x	x
2-1 إتاحة المعلومات على شبكة الإنترنت	x		x		x	x	x	x	x	x
3-1 نقاط الاستعلام	x		x		x		x	x	x	x
4-1 الإشعار	x				x	x	x	x	x	x
المادة 2: فرصة للتعليق وتقديم المعلومات والتشاور قبل دخول الاتفاق حيّز التنفيذ										
1-2 فرصة للتعليق وتقديم المعلومات قبل دخول الاتفاق حيّز التنفيذ	x				x		x		x	x
2-2 المشاورات					x	x	x	x		x
المادة 3: الأحكام المسبقة			x	x	x		x	x		
المادة 4: إجراءات الاستئناف أو المراجعة	x	x			x	x	x	x	x	x
المادة 5: تدابير أخرى لتعزيز الحيدة وعدم التمييز والشفافية										
1-5 اشعارات حول تعزيز الضوابط وعمليات التفتيش	x					x	x	x		x
2-5 الحجز	x	x			x	x	x	x	x	x
3-5 إجراءات الاختبار					x	x	x	x		x
المادة 6: قواعد بشأن الرسوم والأعباء المفروضة على عمليات الاستيراد والتصدير أو متعلقة بها										

		البحرين	مصر	الأردن	الكويت	المغرب	عُمان	قطر	المملكة العربية السعودية	تونس	الإمارات العربية المتحدة
1-6	قواعد عامة بشأن الرسوم والأعباء المفروضة على عمليات الاستيراد والتصدير أو متعلقة بها			x		x	x	x	x		x
2-6	قواعد خاصة بشأن الرسوم والأعباء المفروضة على عمليات الاستيراد والتصدير أو متعلقة بها	x			x	x	x	x	x		x
3-6	قواعد العقوبات	x	x			x		x	x	x	x
المادة 7:	الإفراج عن السلع والتخليص عليها										
1-7	معالجة (تخليص) السلع قبل وصولها			x				x	x	x	
2-7	الدفع الإلكتروني					x		x	x		x
3-7	الفصل بين الإفراج عن السلع والتحديد النهائي للرسوم الجمركية والضرائب والرسوم والأعباء الأخرى ودفعها	x	x			x	x	x	x	x	x
4-7	إدارة المخاطر				x			x	x		x
5-7	المراجعة اللاحقة للتخليص				x	x		x	x		x
6-7	تحديد معدل أوقات الإفراج ونشره	x				x		x	x		
7-7	تدابير تيسير التجارة للمُشغلين المُعتمدين					x			x		
8-7	الشحنات المُعجلة					x		x	x		x
9-7	السلع القابلة للتلف	x			x			x	x		x
المادة 8:	التعاون بين الوكالات الحدودية	x			x	x		x	x		x
المادة 9:	حركة السلع المستوردة الخاضعة للرقابة الجمركية	x	x			x	x	x	x	x	x
المادة 10:	الإجراءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير										
1-10	الإجراءات ومتطلبات التوثيق	x		x		x		x	x		x

	البحرين	مصر	الأردن	الكويت	المغرب	عُمان	قطر	المملكة العربية السعودية	تونس	الإمارات العربية المتحدة
2-10 قبول صور الوثائق المستنسخة			x		x		x	x	x	x
3-10 استعمال المعايير الدولية	x				x	x	x	x		x
4-10 النافذة الواحدة			x	x			x			
5-10 التفتيش ما قبل الشحن	x	x				x	x	x	x	x
6-10 استخدام وسطاء الجمارك		x			x	x	x	x	x	x
7-10 الإجراءات الحدودية المشتركة ومتطلبات الوثائق الموحدة		x			x	x	x	x	x	x
8-10 السلع المرفوضة	x	x			x	x	x	x	x	x
9-10 الإدخال المؤقت للسلع ومعالجة الوارد والصادر	x	x			x	x	x	x	x	x
المادة 11: حرية المرور العابر (الترانزيت)		x		x	x	x	x	x	x	x
المادة 12: التعاون الجمركي										
1-12 تدابير تعزيز استيفاء الشروط والتعاون	x			x	x		x	x	x	x
2-12 تبادل المعلومات				x	x		x	x	x	x
3-12 التحقّق	x			x	x		x	x	x	x
4-12 الطلب	x			x	x		x	x	x	x
5-12 الحماية والسرية	x			x	x		x	x	x	x
6-12 توفير المعلومات	x			x	x		x	x	x	x
7-12 تأجيل الطلبات أو رفضها	x			x	x		x	x	x	x
8-12 المعاملة بالمثل	x			x	x		x	x	x	x
9-12 الأعباء الإدارية	x			x	x		x	x	x	x
10-12 القيود	x			x	x		x	x	x	x
11-12 الاستخدام أو الإفصاح غير المصرّح بهما	x			x	x		x	x	x	x
12-12 الاتفاقات الثنائية والإقليمية	x			x	x		x	x	x	x